بلدان شمال أفريقيا تدعو إلى تعزيز الاستشراف والتمويل المستدام والتعاون الإقليمي لبناء المرونة الاقتصادية

الرباط (المغرب)، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2026 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) – اختتم مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، يوم الخميس 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2026، أعمال الدورة الحادية والأربعين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا. وقد دعت التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاجتماع بلدان شمال أفريقيا إلى ما يلي:

- تعزيز قدرتها على استباق مخاطر تغير المناخ والتصدي لها من خلال تدابير مبتكرة للتخفيف والتكيف، بما في ذلك تحسين حوكمة الموارد، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، واعتماد ممارسات مستدامة لإدارة الأراضي الزراعية؛
- اعتماد نُهج الاستشراف الاستراتيجي والمقاربات الاستشرافية في وضع السياسات؛
- اللجوء إلى التمويل الأخضر والمستدام من خلال وضع الأطر والاستراتيجيات وأدوات التمويل المناسبة لتحقيق تنمية قادرة على الصمود أمام تغير المناخ ومنخفضة الكربون؛
- استخدام البيانات الضخمة والابتكار والذكاء الاصطناعي لدعم وضع السياسات القائمة على الأدلة، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المرونة الاقتصادية.

وقد عُقدت دورة هذا العام من اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء تحت شعار «تعزيز آليات المرونة الاقتصادية لمواجهة تداعيات الصدمات العالمية المتزامنة في شمال أفريقيا». واستعرض المشاركون خلال الدورة إنجازات المكتب على مدى العام الماضي، وبرنامج عمله المقترح وتوجهاته الاستراتيجية للعام المقبل.

وقد شكّلت دورة اللجنة، المنعقدة في الفترة من 3 إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2026، واجتماع فريق الخبراء المخصص، المنعقد في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، منصة أتاحت لممثلي البلدان والخبراء تبادل التجارب وأفضل الممارسات في مجال التخفيف من أثر الصدمات المتعددة والمتداخلة.

ودعت توصيات إضافية البلدان الأعضاء إلى مواصلة جهودها الرامية إلى:

- تنفيذ إصلاحات للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وبناء المرونة الاقتصادية؛
- وضع أطر مالية عامة مرنة وقابلة للتكيف ونظم مالية قادرة على الصمود، مع تعزيز إدارة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية؛
- تحسين القدرة على تحمل الدين، وتعزيز ممارسات إدارة الدين، وتدعيم القدرات الوطنية على إدارة المخاطر وتقييم المفاضلات بين مختلف مصادر التمويل؛
- المضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتعزيز التنسيق الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإقامة شراكات فعالة.

ومن جهتها، كُلفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

- إجراء أعمال تحليلية بشأن النمو القادر على الصمود، بما في ذلك دراسة الترابط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية؛
- تطوير أدوات استراتيجية، بما فيها الذكاء الاصطناعي، لدعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ مسارات انتقال قابلة للتكيف؛
- دعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات شاملة لتعزيز المرونة؛
- مواصلة دعمها للدول الأعضاء في تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتحسين إدارة الدين، ووضع استراتيجيات للتمويل المستدام والأخضر، وتحقيق الاستفادة القصوى من إمكانات التحويلات المالية.

وستُقدَّم توصيات الدورة الحادية والأربعين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء واجتماع فريق الخبراء إلى الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية (COM2027)، المقرر عقدها في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من 17 إلى 23 آذار/مارس 2027، تحت شعار «تشكيل مستقبل العمل في أفريقيا: تشغيل الشباب».

ويعمل مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، الذي يتخذ من المملكة المغربية مقراً له منذ عام 1963، على دعم سبعة بلدان هي: الجزائر، وتونس، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. ويهدف إلى الإسهام في تحسين البيئة المواتية لتسريع النمو الشامل والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا.

ملاحظة للمحررين

لمزيد من المعلومات عن هذين الاجتماعين، يرجى زيارة الرابط:

https://www.uneca.org/forty-first-session-icsoe-north-africa.

ولطلب إجراء مقابلة مع خبرائنا، يرجى إرسال رسالة إلكترونية إلى

filali-ansary@un.org أو رسالة عبر واتساب إلى الرقم: ⁦⁦LRI⁩⁩

(+212) 673 734 462

ستُتاح صور عالية الدقة وخالية من حقوق النشر للحدث عند الطلب وعبر صفحة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على موقع Flickr.